المحاضرة الرابعة:

١٣. ادعاء الشركات الوهمية لتوظيف الأموال:

ظهر في العقدين الأخيرين في الجزائر منظمات تتولى إدارة أموال المدخرين مستقطبة أموالا ضخمة نتيجة قلة القنوات الاستثمارية ومحدودية الخبرة الاقتصادية لدى الغالبية العظمى إضافة إلى الرغبة في الحصول على الأرباح السريعة، وقد فشلت هذه التجارب، وأصبحت هذه المنظمات بؤرا للتواطؤ إضافة إلى إفساد إدارتها والعاملين فيها.[١]

١٤. استغلال السلطة والنفوذ:

إن استغلال السلطة لا يقتصر على المراتب العليا فقط بل يشمل جميع المستويات الإدارية الدنيا والوسطى والعليا، ويأتي استغلال السلطة والنفوذ من موظفين لهم نفوذ قد يستغلونها في تحقيق أغراض شخصية لهم ولأقاربهم وهو استغلال لا يتفق مع المصلحة العامة، بل يتفق مع أغراض الموظفين وأهوائهم، وعليه فاستغلال السلطة والنفوذ يعرف على انه: استغلال للوظيفة كما هو في المصطلح الإنجليزي (Graft).

ومن معانيها في الدارجة : الحصول على منفعة بالتأثير في الموظفين الرسميين بالجاه والمال أو القرابة أو أية وسيلة أخرى، لا يقرها النظام.

وقد يكون النفوذ مستمدا من المكانة الاجتماعية أو الأسرية للموظف أو من مكانته الحزبية أو السياسية.

إن الوظيفة ما هي إلا تكليف للموظف وليست تشريفا أو امتيازا يحق للموظف أن يتصرف بها كيفما يشاء بحيث يقدم مصلحته الخاصة على المصلحة العامة.

---

[١]- عنترة بن مرزوق، مصطفى عبدو: مرجع سابق ص٨٢.

ومن ثم فان استغلال السلطة والنفوذ أحد مظاهر الفساد الإداري بل أبرزها وتتعدد وسائل السلطة والنفوذ في النظام في ثلاث وسائل هي:

أ. استغلال السلطة والنفوذ في القرار الإداري وهي حالة تعسف وانحراف في استعمال السلطة.

ب. استغلال السلطة والنفوذ في العقود.

ج. استغلال السلطة والنفوذ بالعمال المادية.

وأنماط الفساد الإداري متعددة ومتغيرة باستمرار لتواكب ما يحدث في العالم من تغير وتطور وذلك أن هناك أنماط وأشكال أخرى تعد حديثة تسبيا منها:

- إقامة مشاريع وهمية.
- إساءة استخدام أموال المساعدات والقروض الخارجية.
- إساءة توجيه الأموال الناجمة عن الخصخصة.[٢]

أنواع الفساد الإداري:

إن لظاهرة الفساد الإداري تقسيمات شتى، لا يمكننا حصرها والاحاطة بها، لتعددها وتنوعها من جهة، ولتداخلها فيما بينها وصعوبة التمييز بينها من جهة أخرى. غير أننا سنختصر هذه التقسيمات فيما يلي:

١. من حيث الانتظام والاتساق:

أ. الفساد المنظم:

هو ذلك النوع من الفساد الذي يكون ظاهرا ومعروف من قبل مختلف المتعاملين فيما بينهم، إذ تكون قواعد الفساد معروفة لدى الجميع، فإذا أراد شخص معين بلوغ مصلحة معينة

---

[٢]- بلونا سعبد الله: رؤية اقتصادية للفساد، أسبابه نتائجه طرق معالجته، بحث مقدم إلى المؤتمر العربي الثالث في الإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بيروت، لبنان، ص٨٩.

فانه يعرف مختلف إجراءات الفساد والعمولة التي يدفعها مقابل الحصول على المنفعة المراد الحصول عليها.

ب. الفساد غير المنظم:

ويعتبر أخطر من النوع الأول من حيث التكاليف، ذلك أن الشخص الذي يريد القيام بدفع العمولة تقابله الإجراءات والقواعد التي لا تكون معروفة أو محل اتفاق من طرف الجميع فتزيد المساومات مما يزيد من ثمن وتكلفة الفساد الإداري.[٣]

٢. من حيث المستوى:

أ. الفساد الكبير:

أي فساد القمة الذي يمثل أعلى مستويات في أي دولة، أو نظام سياسي، إذ ينصرف إلى فساد الرؤساء والحكومات، ويقوم على شبكة معقدة من العلاقات والمصالح، والإجراءات والتركيبات التي يصعب اكتشافها. ويتصل الفساد الكبير بالقضايا الكبرى، المتعلقة أساسا بنهب وسلب مختلف الموارد، الموجهة لعقد صفقات، ويكون هذا النوع من الفساد منظما ومهيكلا بدرجة عالية.

ومن نماذج هذا الفساد ما يلي:

١. المكافآت التي يتلقاها الموظفون السامون والمسؤولون الكبار في الدولة.

٢. استيراد السلع من دون دفع الرسوم.

٣. تحديد أسعار باهظة لسلع وخدمات ذات جودة رديئة.

٤. دفع الرشاوى مقابل الإعفاء من دفع القروض.

٥. تحويل الموارد العمومية بواسطة ممارسة النفوذ والسلطة لبلوغ منافع خاصة.

---

[٣]- عنترة بن مرزوق ، مصطفى عبدو: مرجع سابق ص٣٧.

٦. اختلاس وتحويل الأموال الموجهة لبرامج مكافحة الفقر.

ب. الفساد الصغير:

وهو فساد الموظفين الصغار وأساسه الحاجة للحصول على مكسب مادي متمثل في رشوة أو هدية.[٤]

ومن أمثلة هذا النوع من الفساد الإداري:

- تقديم رشوة للحصول والقيام بعملية إدارية سريعة كتقديم طلب.
- تقديم الرشاوى للعثور على الملفات المفقودة في الأجهزة الإدارية للدولة.
- دفع الرشوة مقابل تجاوز طابور كبير.
- تقديم رشاوى لوكالات التوظيف لدمج موظف لا يملك مؤهلات علمية وحرفية.
- دفع عطايا للحصول على ترقيم سيارة أو تزوير البطاقات الرمادية.[٥]

٣. من حيث نطاق تواجده:

أ. الفساد العرضي:

قد يكون الفساد حالة عرضية عابرة تحدث في إحدى القطاعات والأجهزة المختلفة للدولة في فترة زمنية معينة.

ب. الفساد القطاعي:

ويكون هذا القطاع مستشري في إحدى القطاعات الحكومية دون غيرها، نظرا لما تمتاز به من موارد مالية عالية وسرية في التعاملات.

ج. الفساد المنتظم:

---

[٤]-عمرو صابر: مرجع سابق، ص٨٦.
[٥]- عنترة بن مرزوق، مصطفى عبدو: مرجع سابق ص٣٩.

هذا النوع من الفساد يكون عندما تنتشر هذه الآفة وتتأسس، ويكون السلوك مقبولا بأشكاله المختلفة الجزئية والكلية.[٦]

وفي هذا الصدد ذهب كل من ميلر **(Miller)** عام ١٩٧٠ وجاردنر (Gardner) عام ١٩٧٤ إلى تقسيم الفساد الإداري إلى قسمين رئيسيين:

– الفساد الرفيع: ويقصد به استفادة المسؤول من موقعه لتحقيق الثراء دون الإضرار بالآخرين.

الفساد الوضيع: يقصد به إضرار القائم به كل من مصلحة الأفراد والمصلحة العامة.[٧]

أما كليتجارد(Klitgard)فقد وضع تصنيفا مختلفا إذ يقسم الفساد إلى:

١. فساد خارجي: وهو بدوره ينقسم إلى قسمين:

أ. الدفع مقابل الخدمة المشروعة:الخدمة في أصلها مشروعة لكن المواطن يقوم بالدفع حتى يتمكن من الحصول على هذه الخدمة.

ب. الدفع مقابل الخدمة الغير مشروعة: المواطن يقوم بالدفع للحصول على خدمة غير مشروعة.

٢. فساد داخلي: وقسم هذا النوع من الفساد إلى خمسة أنواع:

أ. الاختلاس عن طريق تزييف السجلات.

ب. الإفراط في إصدار الطوابع الرسمية.

ج. فضائح تعيين الموظفين.

د. تأخير دفع الحوالات.

هـ. فساد أنظمة البحث والتحري.

---

[٦]- المرجع نفسه ص٤٩.

[٧]- خالد بن عبد الرحمان بن حسن بن عمر آل الشيخ: مرجع سابق ص٤٧.

ويضيف **إيدلهرتز (Edelhertz)** جرائم الفساد الإداري إلى:

أ. الجرائم الشخصية: هي جرائم يرتكبها شخص بمفرده مثل مخالفة الضرائب أو الاحتيال على شركات التأمين.

ب. جرائم استغلال الثقة: وهي الجرائم المخالفة للواجب والأمانة، مثل الرشاوى.

ج. جرائم الأعمال: وهي تحدث مصادفة ولا تمثل جزءا من النشاط السياسي.

د. جرائم الاحتيال: وهي الجرائم التي تشكل النشاط المركزي للعمل مثل الاحتيال في مجال الأسهم والسندات.[٨]

كما أن هناك تصنيف آخر للفساد الإداري

١. طبقا للمجال الذي نشأ فيه: إلى أربعة أنواع:

أ. الفساد السياسي.

ب. الفساد الاجتماعي.

ج. الفساد الاقتصادي والإداري.

د. الفساد الثقافي.

٢. طبقا للمعيار القانوني:

أ. الفساد في المبادلات المشروطة

ب. الفساد في المبادلات المقيدة بشرط واحد.

٣. الفساد حسب انتماء الأفراد المنخرطين فيه: إلى نوعين:

أ. فساد القطاع الخاص.

ب. فساد القطاع العام.

---

[٨]- عنترة بن مرزوق ، مصطفى عبدو: مرجع سابق، ص ٤٢.

٤. الفساد حسب درجته:

أ. الفساد العادي.

ب. الفساد الشامل.

أما الخشران فقد قسم الفساد إلى نوعين:

١. الفساد طبقا للمجال الذي ينتشر فيه:

أ. الفساد العقائدي: ويتمثل في التحريف والدس والتشكيك في أوامر الدين.

ب. الفساد السياسي: وهو الفساد الذي يرتكب من قبل الأشخاص الذين يعملون في السلطة السياسية .

ج. الفساد الاقتصادي: وهو الفساد الذي يرتكب ضد أموال الدولة.

د. الفساد الأخلاقي: وهو الفساد المنافي للأخلاق الحميدة.

هـ. الفساد الثقافي: ويتمثل بالإضرار بالوسائل الثقافية لتحقيق مصلحة خاصة.

و. الفساد الاجتماعي: يتمثل في قلة الولاء الوظيفي وعدم احترام الرؤساء.

٢. الفساد طبقا لأثرة:

أ. الفساد الأكبر .ب. الفساد الأصغر.[٩]

[٩]-المرجع نفسه ، ص ٤٢.